صناديق تمويل إعادة إعمار العراق: عمليات التدقيق الجنائي تكشف عن أعمال التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال

التقرير المرحلي رقم4

SIGIR 10-019
26 تمّوز/يوليو 2010

SIGIR

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

26 تمّوز/يوليو 2010

صناديق تمويل إعادة إعمار العراق :عمليات التدقيق الجنائي للكشف عن أعمال التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال – التقرير المرحلي رقم 4

النتائج التي توصّل إليها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حتى تاريخه

تتضمن أحد الأوجه الرئيسية لمجهودات التدقيق الجنائي الذي يجريه المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على مبادرة تدقيق وتحقيق مشتركة والتي بدأت في كانون الثاني/يناير من عام 2009. وتركّز هذه التحقيقات، التي أجراها كلاً من موظفو المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق والأفراد المعينين للتحقيق، على البرامج التي تتيح الوصول السهل إلى الأموال النقدية مع وجود ضعف في مراقبة هذه الإنفاقات. وتستمر هذه المبادرة في تحديد الحالات ذات النشاطات المشكوك فيها. فمنذ صدور تقريرنا الأخير في نيسان/أبريل من عام 2010، تمّ فتح أربعة تحقيقات جنائية مما رفع العدد الإجمالي للتحقيقات الجارية منذ بداية المبادرة إلى 49.

كما أنّ أحد الأوجه الرئيسية لمجهودات التدقيق الجنائي الذي يجريه المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هو ذلك التدقيق الجنائي المفروض من قِبل الكونغرس على إنفاقات وزارة الخارجية ووزارة الدفاع والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ومنذ صدور تقريرنا الأخير، قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بمراجعة ما يربو على 25.000 معاملة إضافية تقدر قيمتها بنحو 3.9 مليار دولار، مما يرفع إجمالي عدد المعاملات التي جرى مراجعتها إلى 108.000 معاملة تقدّر قيمتها بنحو 35.8 مليار دولار تقريباً.

كما أتمّ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مراجعته للمدفوعات التي يحتمل كونها مدفوعات مكرّرة وذلك ضمن برنامج المعاملات المالية الخاصة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) والتي تمت في الفترة ما بين السنة المالية 2003 حتى السنة المالية 2008. وكما سبقت الإشارة في تقرير التدقيق الجنائي المرحلي الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق رقم 3 (SIGIR-10-017)، كان من المتوقع أن تظهر سلامة العديد من المعاملات المشكوك فيها التي تمّ تحديدها للمراجعة وذلك بمجرد مراجعة المستندات الداعمة. وقد ثبتت بالفعل صحّة هذا التوقع. ففي تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR-10-017)، ظهر أنّه لم يبق سوى ما يقارب 20 معاملة تقدّر قيمتها بنحو 300.000 دولار تحت التحقيق كمدفوعات يحتمل كونها مدفوعات مكررة، وذلك من بين ما يقارب ال 1000 معاملة التي تمّ تحديدها للمراجعة. وقد كشفت التحقيقات حول هذه المعاملات أنّ هناك 12 معاملة تقدّر قيمتهم بنحو 142.000 دولار، كانت مدفوعات مكرّرة. ونتيجة لذلك، طلبت وزارة الدفاع استرداد الأموال من المقاولين، واستعادت كل الأموال المدفوعة زيادة عن اللازم.

كما أتمّ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مراجعته للمدفوعات المحتمل كونها مدفوعات مكرّرة ضمن المعاملات المالية الخاصة بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ذات الصلة بصندوق إعادة إعمار العراق (IRRF) وصندوق دعم الاقتصاد (ESF). وقمنا بمراجعة 54 من المدفوعات المحتمل كونها مدفوعات مكرّرة، والتي تقدّر قيمتها الإجمالية بنحو 64 مليون دولار، ووجدنا أنّ المدفوعات المكرّرة أو الزائدة عن اللازم وكذلك التعديلات على المدفوعات والأعمال المحاسبية قد جرت في 36 من هذه المعاملات. كما أظهرت مراجعتنا أنّ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قد قامت بالفعل بتحديد هذه المعاملات غير السليمة، وقد قامت إما باستعادة الأموال أو بعمل التعديلات اللازمة في دفتر الأستاذ المحاسبي لجميع هذه المبالغ.

واستمر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في عمليات التدقيق الجنائي حول المدفوعات المحتمل كونها مدفوعات مكرّرة ضمن برامج المعاملات المالية الخاصة بصندوق إعادة إعمار العراق (IRRF) وصندوق دعم الاقتصاد (ESF). كما قمنا باختيار 77 معاملة مالية، يصل مجموعها الإجمالي إلى نحو 53.5 مليون دولار، وذلك لمراجعتها وطالبنا بجميع المعلومات المتعلقة بها من وزارة الدفاع.

كما نواصل مراجعتنا لأعمال المقاولين المحتمل قيامهم بأعمال وهمية لصالح وزارة الدفاع عبر برامج تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، وكذلك برامج تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وصندوق دعم الاقتصاد (ESF) التابعين لوزارة الخارجية والوكالة الدولية للتنمية الدولية (USAID). ونركّز في الوقت الحالي على 124 من المقاولين المحتمل تورطهم في أعمال مشكوك بها. وكما هو الحال مع إجراءاتنا في المدفوعات المكررة، فإننا نقوم بعمل أبحاث مفصّلة للكشف عمّا إذا كان هؤلاء المقاولون شرعيين أو منخرطين في مخططات للاحتيال على الحكومة الأمريكية. ومن المتوقع ثبوت شرعية العديد من هؤلاء المقاولون بعد إتمامنا لعملية المرجعة. وسيستخدم فحص المستندات مثل تراخيص الأعمال والمواقع الالكترونية والفواتير والملفات المستلمة وسجلات المدفوعات في دعم الاستنتاجات المتعلقة بشرعية الموردين.

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

ملخص التقرير SIGIR 10-019:

السبب في إصدار المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لهذا التقرير

يطالب القانون العام رقم 108-106 المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإعداد تقرير نهائي حول التدقيق الجنائي فيما يخص جميع الأموال المستخدمة في تمويل إعادة إعمار العراق، والتي يصل إجمالها حتى تاريخه أكثر من 53 مليار دولار. ويعرض هذا التقرير المرحلي نتائج برنامجنا المستمر في التدقيق الجنائي، مشتملاً على توضيح جهودنا المستحدثة للتعرّف على النشاطات المالية المشكوك فيها وكذلك المستجدات التي نقوم بها في مراجعة إنفاقات الوكالة. كما يعرض التقرير معلومات خاصة بالمنهجية التي نتبعها في التنقيب عن البيانات. ونقوم بإصدار تقارير بالنتائج التي نتوصل إليها على فترات، بحيث يشتمل التقرير التراكمي النهائي على بيان لجميع أموال التمويل المتاحة.

وفي تقريرنا الأول، قمنا بتلخيص النتائج الخاصة بسلسلة من عمليات التدقيق حول عقود إعادة الإعمار الرئيسية والتي قصد من ورائها، بشكل جزئي، التعرّف على ضعف قدرة المراقبة الداخلية. وحيث أنّ وجود مثل هذا الضعف يتيح الفرصة لعمليات التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال، فقد قمنا باستخدام النتائج من عمليات التدقيق هذه في تطوير الأساليب المتبعة في التدقيق الجنائي، وذلك للتعرف على الحالات المحتملة من هذه التعديات.

كما يواصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مراجعته الجنائية على إنفاقات كلاً من وزارة الدفاع (DoD) ووزارة الخارجية (DoS) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). وتسعى هذه المراجعات في فحص أنظمة الإنفاقات الخاصة ببرنامج إعادة إعمار العراق لتحديد أوجه القصور في بيانات المعاملات ولاتي يمكن الاستدلال منها على وجود عمليات تزوير أو إهدار أو إساءة استعمال. ويجمع الأسلوب الذي يتبعه المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بين التنقيب الآلي على البيانات واستخدام تقنيات التدقيق والتحقيق للكشف عن المعاملات المشكوك فيها والحصول على الدليل الكافي لاستخدامه في الإجراءات الإدارية أو في ادعاءات التزوير المدنية أو الجنائية.

ويواصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مراجعته للمناطق التي يشملها برنامج إعادة إعمار العراق والمعروفة بوجود ضعف في قدرات التحكم الداخلية بها. وركّزت الجهود المعروفة بمبادرة تحقيقات وعمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على البرامج التي تتيح الوصول السهل إلى الأموال النقدية مع وجود ضعف في قدرة مراقبة هذه الإنفاقات.

تعليقات الإدارة

لقد تلقينا معلومات تقنية من القوات الأمريكية بالعراق مفادها أنّه يتم ذكرنا في التقرير في الموضع المناسب.

لمزيد من المعلومات، يمكن الاتصال بالعلاقات العامة لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على الرقم 1100-428 (703)أو PublicAffairs@sigir.mil

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

26 تمّوز/يوليو 2010

مذكرة إلى وزيرة الخارجية الأمريكية
وزير الدفاع الأمريكي
القائد العام لسلاح المهندسين بالجيش الأمريكي
رئيس مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية
مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

الموضوع : صناديق تمويل إعادة إعمار العراق: عمليات التدقيق الجنائي للكشف عن أعمال التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال – التقرير المرحلي رقم 4 (SIGIR 10-019)

ونحن نقدّم هذا التقرير بغرض توفير المعلومات واستخدامك الخاص. ويناقش هذا التقرير النتائج التي تمّ التوصّل إليها حتى الآن حول التدقيق الجنائي الذي يجريه المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) في إنفاقات كلاً من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والخاصة بنفقات الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق.

وقد قمنا بإجراء هذه المراجعة بشكل يتفق مع مسئوليتنا القانونية الواردة في القانون العام رقم 108-106، بصيغته المعدّلة، والذي يتضمن أيضاً على واجبات ومسؤوليات المفتشين العموميين بموجب قانون المفتش العام لعام 1978. وينص هذا القانون على إجراء تدقيق مستقل وموضوعي للبرامج والعمليات الممولة بمبالغ مخصصة أو تلك المتوفّرة للاستخدام في إعادة إعمار العراق، كما ينص على توصيات بشأن السياسات ذات الصلة الرامية إلى تعزيز الاقتصاد والكفاءة والفعالية، وكذلك منع والكشف عن عمليات التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال. وتجرى عمليات التدقيق هذه عن مشاريع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 9005 و9012 و9013.

إننا نقدّر حسن المعاملة التي يحفّ بها موظفينا. وللحصول على معلومات إضافية عن التقرير، يرجى الاتصال بديفيد وارين، مساعد المفتش العام لعمليات التدقيق، (703) 604-0982/ david.warren @ sigir.mil أو جلين فوربيش، نائب المساعد الرئيسي للمفتش العام لعمليات التدقيق، (703) 604-1388/ glenn.furbish@sigir.mil.

ستيوارت دبليو بوين جونيور،
المفتش العام

cc: السفير الأمريكي في العراق
قائد القيادة المركزية الأمريكية
القائد العام للقوات الأمريكية في العراق

جدول المحتويات

مقدمة **1**

الأهداف 2

جهود المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في التعرّف على النشاطات المشكوك فيها **3**

التدقيقات الجنائية حول إنفاقات الوكالة تحدّد المعاملات المالية المنحرفة والمحتمل كونها صفقات احتيالية **4**

التنقيب الآلي عن البيانات لتحديد المعاملات التي تتطلب تحليلاً إضافياً 5

الاختبارات المفصلة لملفات العقد للتحقق من صحة وجود التزوير 6

مراجعة المدفوعات المكرّرة المحتملة 6

مراجعات المدفوعات الغير سليمة في سلاح المهندسين الأمريكي وجهود التنقيب عن البيانات 7

مراجعة المقاولين الوهميين المحتملين 8

دعم الأدلة الجنائية لعمليات التدقيق والتحقيق الأخرى 8

تعليقات الإدارة ورد عمليات التدقيق **10**

الملحق أـــ النطاق والمنهجية **11**

الملحق بـــ الاختصارات **12**

الملحق جـــ أعضاء فريق التدقيق الجنائي **15**

الملحق دـــ رسالة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ومعلومات الاتصال **16**

صناديق تمويل إعادة إعمار العراق: عمليات التدقيق الجنائي للكشف عن أعمال التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال –التقرير المرحلي رقم 4

SIGIR 10-019 **26 تمّوز/يوليو 2010**

مقدمة

يطالب القانون العام رقم 108-106، بصيغته المعدّلة، المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) بإعداد تقرير نهائي حول التدقيق الجنائي فيما يخص جميع الأموال المستخدمة في تمويل إعادة إعمار العراق، والتي يصل إجمالها حتى تاريخه أكثر من 53 مليار دولار. ولإبقاء الكونغرس على علم، فإنّ هذا التقرير، هو الرابع في سلسلة من التقارير المرحلية المخطط لها، وهو يصف منهجية العمل ويشمل على تحديث لنتائج جهودنا المبذولة في عمليات التدقيق الشرعي حتى تاريخه. وقد ناقش تقريرنا المرحلي الأول تحليلنا للإنفاقات الخاصة بوزارة الدفاع (DoD). واشتمل تقريرنا المرحلي الثاني على نتائج تحليلنا لبيانات إنفاقات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). وجاء تقريرنا الثالث مشتملاً على معلومات حول تحليلنا لبيانات إنفاقات وزارة الخارجية (DoS). ويجري الإبلاغ عن المعلومات بشكل تراكمي، وسيشتمل التقرير النهائي على بيان لإجمالي أموال إعادة الإعمار. ويحدد الجدول 1 مجموع الاعتمادات من الصندوق.

الجدول 1— مجموع الاعتمادات من الصندوق بتاريخ 30 حزيران/يونيو 2010 (القيمة بالمليار دولار)

إغاثة وإعادة إعمار العراق	الاعتمادات
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF الأول والثاني)	20.86 دولار
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)	18.04
صندوق الدعم الاقتصاد (ESF)	4.56
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)	3.82
برامج المساعدة في إعادة الإعمار الأخرى	4.00
الإجمالي	**$51.27**

ملحوظة:

الأرقام متأثرة بالتقريب.

يستبعد الجدول اعتمادات يصل مجموعها إلى 2.3 مليار دولار تتعلق بالعديد من إنفاقات التشغيل والرقابة للوكالة الفيدرالية، والتي هي خارج نطاق عمليات التدقيق الجنائي.

المصدر: تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ربع السنوي إلى الكونغرس، تموز/يوليو 2010.

الأهداف

تتعلق أهداف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من هذا التقرير بعرض نتائج جهود عمليات التدقيق الجنائي التي قمنا بها حتى تاريخه الآن لتشمل تحديد النشاطات المشكوك فيها وتحديث نتائج مراجعتنا لإنفاقات الوكالة. كما يعرض التقرير معلومات خاصة بالمنهجية التي نتبعها في التنقيب عن البيانات. وبناء على ما سبقت مناقشته، يُطالب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإعداد تقرير نهائي حول التدقيق الجنائي على جميع أموال التمويل المخصصة لإعادة إعمار العراق. ولإبقاء الكونغرس على علم، فإنّ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يخطط لإصدار تقارير دورية تراكمية محدّثة وذلك لحين الانتهاء من المراجعات الخاصة بإنفاقات كلاً وزارة الدفاع ووزارة الخارجية (DoS) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وحينئذ، سنقدّم تقرير التدقيق الجنائي النهائي المفروض بتكليف من الكونغرس حول جميع أموال تمويل إعادة إعمار العراق.

وللاطلاع على مناقشة حول نطاق عمليات التدقيق التي نقوم بها ومنهجيتنا في ذلك، انظر الملحق أ. ولمعرفة المختصرات المستخدمة، انظر الملحق ب. ولمعرفة أعضاء فريق التدقيق الجنائي، انظر الملحق ج. وللاطلاع على رسالة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ومعلومات الاتصال الخاصة به، انظر الملحق د.

جهود المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في التعرّف على النشاطات المشكوك فيها

تتضمن أحد الأوجه الرئيسية لمجهودات التدقيق الجنائي الذي يجريه المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على مبادرة تدقيق وتحقيق مشتركة والتي بدأت في كانون الثاني/يناير من عام 2009. وتركّز هذه التحقيقات، المعروفة بمبادرة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للتدقيق والتحقيق، على البرامج التي تتيح الوصول السهل إلى الأموال النقدية مع وجود ضعف في مراقبة هذه الإنفاقات. وفي هذا الوقت تقوم مبادرة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للتدقيق والتحقيق بمراجعة العديد من البرامج ذات الحالات التي تمّ تحديدها على أنّها نشاطات مشكوك فيها. تشتمل أحد تلك المشاريع على التعامل مع الأموال المرتبطة بصندوق تنمية العراق. وفي وقت سابق حيث كانت سلطة الائتلاف المؤقتة تتولى إدارة صندوق تنمية العراق، أبلغ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنّ سلطة الائتلاف المؤقتة قدّمت رقابة أقل مما يجب على صندوق أموالها. والبرنامج الثاني المشتمل على أوجه الضعف في الرقابة التي تمّ تحديدها هو برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP). فقد أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق سبعة تقارير عن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد والتي تحدد في مجموعها نقاط الضعف في وثائق البرنامج.

وقد حصلت مبادرة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للتدقيق والتحقيق على معلومات ذات صلة بهذه البرامج وغيرها ويجري تحليلها في محاولة لتحديد النشاطات المشكوك فيها. ويعدُّ أحد مصادر المعلومات لهذه المبادرة عمليات التدقيق الجنائي المفروضة من قِبل الكونغرس على إنفاقات وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ويجري مراجعة المعلومات ذات الصلة عن طريق مسئولي التدقيق لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق و المحللين والمحققين لديه، وذلك للتعرّف على ما إذا كان هناك ما يبرر اتخاذ مزيد من الإجراءات. ومنذ تقريرنا الأخير في نيسان/أبريل 2010، قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بفتح أربعة تحقيقات جنائية إضافية. وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للتحقيقات الجنائية التي فتحت نتيجة لهذه المبادرة إلى 49.

ولن يذكر في هذه التقارير المعلومات التفصيلية حول مبادرة التدقيق والتحقيق التي يجريها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في الوقت الحالي. وبالأحرى، ستذكر النتائج، بوجه عام، التي توصلنا إليها في التقرير بشكل إجمالي وسيتم إدراج النتائج المعيّنة في الموضع المناسب وحيث تكون هناك فائدة من ذكرها.

التدقيقات الجنائية حول إنفاقات الوكالة تحدّد المعاملات المالية المنحرفة والمحتمل كونها صفقات احتيالية

إنّ أحد الأوجه الرئيسية الأخرى لمجهودات التدقيق الجنائي الذي يجريه المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هو ذلك التدقيق الجنائي المفروض من قِبل الكونغرس على إنفاقات وزارة الخارجية ووزارة الدفاع والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. فمنذ صدور تقريرنا الأخير، قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بمراجعة ما يربو على 25.000 معاملة إضافية تقدر قيمتها بنحو 3.9 مليار دولار؛ مما يرفع إجمالي ما جرى مراجعته إلى 108.000 معاملة تقدّر قيمتها بنحو 35.8 مليار دولار تقريباً. وتشمل هذه المعاملات على إنفاقات وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتمثل النتائج التراكمية لجمع البيانات المتوفرة لدينا للسنوات المالية 2003-2008، وكذلك جزء كبير من بيانات السنة المالية 2009. وهي تشتمل على إنفاقات وزارة الدفاع لصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)؛ وكذلك إنفاقات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق دعم الاقتصاد (ESF)؛ وإنفاقات وزارة الخارجة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.[1] هذه الكميات الإجمالية الجديدة تمثل جزءا من بيانات المعاملات الخاصة بالسنة المالية 2009.

ومن 53 مليار دولار تمّ اعتمادها حتى الآن، أنفق ما يقرب من 43.5 مليار دولار خلال السنة المالية 2009، وعدد 108.000 معاملة تبلغ قيمتها 35.8 مليار دولار تمثل حوالي 82٪ من النفقات للسنة المالية 2003 وحتى 2009.

الشكل 1 يحدد، من خلال الاعتماد، درجة التقدّم في العمل الذي يقوم به المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في جمع واختبار البيانات المتعلقة بالمعاملات للسنوات المالية 2003 وحتى 2008 لكل من الوكالات ولأنظمتها المالية المعنية.

[1] وقد تم تأسيس صندوق قوات الأمن العراقية في عام 2005؛ وبالتالي، لم تكن هناك نفقات في السنوات المالية 2003 أو 2004.

الشكل 1 - وضع اختبار الكشف عن الانحراف للعام المالي 03/08 بتاريخ تموز/يوليو 2010 (القيمة بالمليار دولار)

	إجمالي الإنفاقات	المبالغ الجاري تحليلها	صاحب البيانات	النظام	جمع البيانات	التحقق من صحة البيانات	المراجعة البشرية	اختبار وجود الانحراف	Case Creation	مراجعة CMT
ISFF	**$11.04**	$10.69 (96.8%)	USACE	CEFMS	●	●	●	●	●	●
IRRF	**$19.51**	$13.30 (68.2%)	USACE	CEFMS	●	●	●	●	●	●
		$0.02 (0.1%)	DFAS	CAPS	●	●	●	●	●	●
		$4.36 (22.3%)	USAID	Phoenix[6]	●	●	●	●	●	●
		$1.59 (8.1%)	DoS	GFMS[7]	●	●	●	●	●	●
		$0.027 (0.1%)	DFAS	DDS[4]	●	●	◑	◔	○	○
CERP	**$2.68**	$0.01 (0.4%)	USACE	CEFMS	●	●	●	●	●	●
		$1.17[3] (43.6%)	DFAS	CAPS[5]	◑	◑	◔	○	○	○
		$1.50[7] (56.0%)	DFAS	DDS[4]	●	●	◑	◔	○	○
ESF	**$1.93**	$1.00 (51.8%)	USAID	Phoenix[6]	●	●	●	●	●	●
		$0.17[8] (8.8%)	DoS	GFMS[6]	●	●	●	●	●	◕

مفتاح الرسم:	لم تبدأ	بدأت	مكتملة جزئياً	مكتملة تقريباً	مكتملة تماماً
	○	◔	◑	◕	●

ملاحظات:

ملاحظات:

[1] مجموع المبالغ التي أنفقت والمبالغ التي يتم جمعها مقدّرة بالمليار. النسبة المئوية المذكورة هي إجمالي القيمة بالدولار والتي جرى تحليلها بناء على إجمالي ما تمّ إنفاقه.

[2] المبلغ المقدر.

[3] نظام حسابات المدفوعات المحوسبة (CAPS).

[4] النظام العالمي للإدارة المالية (GFMS).

[5] نظام الصرف القابل للانتشار (DDS).

المصدر: تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لبيانات الوكالة.

التنقيب الآلي عن البيانات لتحديد المعاملات التي تتطلب تحليلاً إضافياً

حدّدت عمليات التدقيق الجنائي التي يقوم بها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ما يقرب من 108.000 معاملة ذات نشاط منحرف يتطلب تحليلاً إضافياً. وهذا يشمل المدفوعات التي قد تكون مكرّرة، والمدفوعات للموردين الوهميين أو من غير المسجلين كمثل ذكر "مورِّد" و "نقداً" دون بيان واضح، وكذلك الفروق الملحوظة في نشاط الدفع، والمدفوعات التي وقعت قبل أو في وقت صدور فاتورة الدفع.

ويجري المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عمليات الرقابة على الأداء والتي تقيّم الأداء الاقتصادي والكفاءة والفعالية حول برامج إعادة الإعمار، وفي كثير من الأحيان، يتم ذلك مع التركيز على مدى كفاية الرقابة الداخلية واحتمالية وجود التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال. وتشمل هذه سلسلة من عمليات التدقيق للعقود الرئيسية الخاصة بإعادة الإعمار والتي تعرف بوجود أوجه ضعف مشتركة في أنظمة الرقابة الداخلية بها. كما أنّ القيام بعمليات رقابية معينة، مثل الفصل بين المهام، تعتبر أساسية لتقليل مخاطر التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال. ونحن نعتمد على

أعمال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق المكثّفة ذات الصلة بالرقابة الغير كافية في برامج إعادة إعمار العراق للتوصل إلى الانحرافات في المعاملات والتي يحتمل حدوثها نتيجة لفشل أنظمة الرقابة هذه أو نتيجة للتحايل عليها. وقد قمنا بإدراج 10 من اختبارات الانحراف هذه ضمن جهود التنقيب الآلي عن البيانات. الجدول 2 يسرد اختبارات الانحراف والنتائج المقصودة منها.

الجدول 2 اختبارات الانحراف والنتائج المقصودة منها.

القصد من الاختبار	اختبار الانحراف
تحديد الحالات التي يبدو فيها المقاول قد تحصّل على مدفوعاته مرتين أو أكثر للفاتورة نفسها و/أوالمدفوعات المكررة للعمل نفسه و/أو المنتج الذي تمّ تسليمه	
تحديد أسماء الموردين الغير مسجّلة (على سبيل المثال، مسجلين بنقدا أو مورِّد فقط) وأسماء الموردين التي تبدو على غير صلة بأهداف البرنامج	الموردين المشكوك فيهم
تحديد المدفوعات التي هي خارجة عن "عادة" المورد	الفروق الملحوظة في أنشطة الدفع
تحديد المبالغ التي دفعت قبل أو في أثناء تاريخ الفاتورة وفواتير المقاول المرقمة بالتسلسل	تحليل تاريخ الفاتورة
تحديد المدفوعات إلى المقاولين المحظور/المعلّق التعامل معهم والمحددين في نظام قائمة الأطراف المستبعدة	المدفوعات إلى المقاولين المحظور/المعلّق التعامل معهم
تحديد الأعطال في الفصل بين المهام والذي بموجبه يكون مسئول التعاقد الحكومي الذي يصدر طلب الدفع، ويوافق على طلب الدفع، هو نفسه الدافع و/أو المدفوع له	الفصل بين المهام
تحديد المدفوعات إلى ما يحتمل كونه عناوين وهمية و/أو مواقع معروفة بالمخاطر العالية أو المراكز المصرفية ذات المخاطر العالية مثل قبرص وبيروت	العناوين الوهمية/المواقع عالية المخاطر
تحديد المدفوعات إلى المقاولين المحظور/المعلّق التعامل معهم والذين هم أيضا يصدرون الموافقةالتحقق من صحة المدفوع له على الدفع أو يصدرون طلب الدفع	
تحديد المدفوعات للمقاولين الذين ليس لهم رقم 2CAGE/1S-N-U-D	المقاولين الوهميين
تحديد مبالغ المعاملات المالية الغير عشوائية لتحديد الحالات التي يقوم فيها المقاول بتقديم فواتيرتطبيق قانون بنفورد[3] مزورة باستخدام إجمالي الفاتورة المزورة	

ملحوظة:

[1] نظام الترقيم العالمي للبيانات أو رقم ®S-N-U-D وهو مسجّل تبعاً للعلامة التجارية (B&D)s 'Dunn and Bradstreet لحقوق الطبع والنشر ووسائل تحديد ملكية الكيانات التجارية على أساس موقع الكيان المحدد. وهي أرقام معيّنة يتم الاحتفاظ بها فقط عن طريق شركة B&D، وقد تمّ تعيين هذا الرقم التعريفي الفريد المكوّن من تسعة أرقام لأكثر من 100 مليون شركة في جميع أنحاء العالم. ويستخدم رقم ®S-N-U-D على نطاق واسع من قِبل كلّاً من الكيانات التجارية والفيدرالية وقد تمّ اعتماده بوصفه المعرّف القياسي للأعمال للتجارة الالكترونية الفيدرالية في تشرين الأول/أكتوبر 1994. وكان رقم ®S-N-U-D قد أدمج أيضاً ضمن لائحة التملّك الفيدرالية في نيسان/أبريل 1998 باعتباره رمز التعريف لدى الحكومة الفيدرالية بالمقاول، وذلك لجميع الأنشطة المتعلقة بالمشتريات.

[2] كود الكيان التجاري والحكومي (CAGE) وهو رمز مكوّن من خمسة أحرف والتي تحدد الشركات التي تتعامل أو الراغبة في القيام بأعمال تجارية مع الحكومة الفيدرالية.

[3] ينص قانون بنفورد على أنّ الرقم الأوّل في قوائم الأعداد المستمدة من مصادر بيانات حقيقية موزّع بطريقة غير موحدة. وعليه، فإن الرقم الأول وهو 1 يحتمل ظهوره بنسبة الثلث من بين باقي الأرقام، والأرقام اللاحقة تظهر بنسب مرتّبة ترتيب تنازلي، بحيث يكون ظهور الرقم 9 كرقم أوّل أقل من مرّة في كل عشرين مرّة.

المصدر: تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

الاختبارات المفصلة لملفات العقد للتحقق من صحة وجود التزوير

عندما يتم تحديد معاملة ذات انحراف، فإنّ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يقوم بدراسة التفاصيل لتحديد ما إذا كانت مزورة أو غير سليمة. ولتحقيق ذلك، يقوم فرق الأفراد لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بعمل اختبار إلكتروني إضافي؛ وذلك بإجراء اختبارات مفصلة لوثائق العقد ذات الصلة، مثل إجراءات الاكتتاب ومواد اختيار المنحة والفواتير وملفات الدفع؛ وبمقابلة مسئولي التعاقد في مقابلة شخصية بالإضافة إلى إدارة التوريد وغيرهم من الموظفين؛ وكذلك بالتنسيق مع وكالات التدقيق وإنفاذ القانون الأخرى. وتهدف جهود التحقق من الصحة هذه إلى دعم القرارات حول شرعية المعاملات وتحديد ما إذا كانت الإنفاقات الغير سليمة يمكن أن تُعزى إلى خطأ إداري أو إلى

تزوير. وترتّب أولوية المعاملات للمراجعة تبعاً لمخاطر التزوير المحتملة بها وقيمة الدولار مع المعاملات ذات المخاطر العالية/مرتفعة قيمة الدولار لتلقي الأولوية. وحتى الآن، وفّرت هذه الاختبارات المعلومات ذات الصلة بسبع عمليات تدقيق أجراها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وخمسة عشر تحقيقاً أجراه المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. وعلى النحو الذي تمت مناقشته بالتفصيل في القسم التالي، فإنّ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يركّز حالياً على إنفاقات وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتي يحتمل كونها مدفوعات مكرّرة فضلاً عن احتمالية وجود المقاولين الوهميين ذوي الصلة بإنفاقات بوزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

مراجعة المدفوعات المكرّرة المحتملة

قمنا بمراجعة المعاملات التابعة لوزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والتي تم تحديدها بواسطة التنقيب عن البيانات كمدفوعات مكررة محتملة (على سبيل المثال، تلك الحالات التي يحتمل أن يكون المقاول قد حصل على مدفوعاته فيها مرتين أو أكثر في نفس التاريخ و/أو لنفس البند و/أو للعمل المنجز و/أو على المنتج الذي جرى تسليمه). وكان الغرض من هذه المراجعة الخاصة هو تحديد صحة وحالة هذه المدفوعات. وإذا قررنا أن عملية الدفع حدثت عن طريق الخطأ، فإنّ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق سوف: (1) يسعى لاسترداد الأموال لصالح وزارة الخزانة الأمريكية، و (2) يحدّد كيفية وقوع الخطأ، و (3) يقدّم توصيات لتعزيز الرقابة الداخلية وممارسات الإدارة المالية للحد من خطر وقوع مثل هذه الأخطاء في المستقبل. وإذا ظهر أنّ الدفع كان نتيجة لعملية تزوير أو لنشاط غير سليم، فسيتم ارسال المعلومات ذات الصلة لمديرية التحقيق للمراجعة واتخاذ الإجراء المناسب.

ومنذ إصدار تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حول التدقيق الجنائي المرحلي رقم 3 (SIGIR 10-017) قمنا بإكمال مراجعة المدفوعات المحتمل كونها مدفوعات مكرّرة بما في ذلك معاملات برنامج وزارة الدفاع وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق قوات الأمن العراقية والتي تمّت خلال السنة المالية من 2003 وحتى 2008. وكما سبقت الإشارة في التقرير (SIGIR10-017)، كنّا نتوقّع أن تظهر سلامة العديد من المعاملات المشكوك فيها التي تمّ تحديدها للتحليل وذلك بمجرد مراجعة المستندات الداعمة. وقد ثبتت بالفعل صحّة هذا التوقع. وفي تقريرنا الأخير أشرنا إلى أنّه من بين ما يقارب ال 1000 معاملة المحدّدة للمراجعة، ظهر أنّه لم يبق سوى ما يقارب 20 معاملة تقدّر قيمتها بنحو 300.000 دولار تحت التحقيق كمدفوعات يحتمل كونها مدفوعات مكررة. ومنذ إصدار التقرير (SIGIR10-017) قمنا بإكمال تحقيقاتنا حول هذه المعاملات، وتوصّلنا إلى أنّ هناك 12 معاملة تقدّر قيمتهم بنحو 142.000 دولار، كانت مدفوعات مكرّرة. ونتيجة لذلك، طلبت وزارة الدفاع استرداد الأموال من المقاولين، واستعادت كل الأموال المدفوعة زيادة عن اللازم.

وأيضاً فمنذ إصدار التقرير (SIGIR10-017) قمنا بإكمال مراجعتنا للمدفوعات المحتمل كونها مدفوعات مكرّرة والتي تشمل على معاملات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الخاصة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق دعم الاقتصاد. وقد قمنا باختيار المعاملات التي تشمل على كلاً من عقود ومنح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي تضم الشركات والمنظمات الكبيرة وكذلك الموردين الصغار والأفراد في عمليات التدقيق الجنائي هذه. وراجعنا بالفعل 54 عملية مدفوعات يحتمل كونها مكرّرة يصل مجموعها إلى حوالي 64 مليون دولار. وكشف تحليلنا للبيانات والوثائق ذات الصلة أنّ المدفوعات المكررة أو المدفوعات الزائدة، وكذلك تسويات المدفوعات والتسويات المحاسبية، التي تقدّر قيمتها الإجمالية بحوالي 48.6 مليون دولار، كانت في 36 معاملة من هذه المعاملات. كما أظهرت مراجعتنا أنّ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قد حدّدت المعاملات غير السليمة، وقد قامت إما باستعادة الأموال أو بعمل التعديلات اللازمة في دفتر الأستاذ المحاسبي لجميع هذه المبالغ.

واستمر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في عمليات التدقيق الجنائي حول المدفوعات المحتمل كونها مدفوعات مكرّرة ضمن برامج المعاملات المالية الخاصة بصندوق إعادة إعمار العراق (IRRF) وصندوق دعم

الاقتصاد (ESF). وقد اخترنا 77 من هذه المعاملات، والتي يبلغ مجموعها حوالي 53.5 مليون دولار، للمراجعة وطالبنا بالمعلومات ذات الصلة بهذه المعاملات الشكوك فيها من وزارة الخارجية.

مراجعات المدفوعات الغير سليمة في سلاح المهندسين الأمريكي وجهود التنقيب عن البيانات

سنّ الكونغرس عدة أحكام قانونية تهدف إلى تحسين سلامة عملية المدفوعات التي تقوم بها الحكومة وكفاءة برامجها وأنشطتها، بما في ذلك قانون معلومات المدفوعات الغير سليمة لعام 2002 (Pub. L. No. 107-300)، والفقرة 831 من قانون تفويض الدفاع للسنة المالية 2002، والمعروف أيضاً باسم قانون الاسترداد من التدقيق (Pub. L. No. 107-107، المصنّف ضمن 31 C.S.U §§ 3561-3567). وسيستخدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذه المعلومات كدليل خلال أعمال التدقيق التي نقوم بها على المدفوعات الغير سليمة، وكذلك مكتب الإدارة والموازنة (OMB) ضمن النشرة أ-123، في الملحق (ج)، والتي تطبق ما ورد فيها.

يطالب قانون معلومات المدفوعات الغير سليمة الوكالات الفيدرالية بمراجعة وتقديم تقرير عن معلومات المدفوعات الغير سليمة، والتي قد تشتمل على مدفوعات مكرّرة. وعلى وجه التحديد، فإن القانون يطالب جميع وكالات السلطة التنفيذية على أساس سنوي بما يلي: (1) تحديد البرامج والأنشطة التي هي عرضة لحدوث مدفوعات غير سليمة كبيرة، و (2) تقدير المبالغ المدفوعة بشكل غير صحيح في إطار تلك البرامج والأنشطة، و (3) تقديم تقرير عن المبالغ المدفوعة بشكل غير سليم والإجراءات التي تتخذها للحد من وقوع مثل هذه المدفوعات الغير سليمة. إضافة إلى ذلك، تُطالب وكالات السلطة التنفيذية بتقديم تقرير عن جهودها لاسترداد المبالغ الزائدة التي دفعت للمقاولين وفقا لقانون الاسترداد من التدقيق. ومنذ السنة المالية 2004، أصبح وكالات السلطة التنفيذية ملزمة من قبل مكتب الإدارة والموازنة بتقديم تقرير عن قانون معلومات المدفوعات الغير سليمة وعن جهود الاسترداد من عمليات التدقيق، وذلك في تقرير الأداء والمساءلة.

وفي أيار/مايو 2009، استخدم المركز المالي في سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي أداة تنقيب عن البيانات جديدة، تهدف في تصممها إلى تحديد المدفوعات المحتملة الخاطئة أو الغير سليمة. ويتولى المركز المالي إجراء اختبارات على المعاملات من أيار/مايو 2009 وما بعد. وبشكل مماثل للنتائج التي توصلنا إليها، كشف سلاح المهندسين بالجيش عن القليل من المدفوعات المكررة. وسوف يستمر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في التنسيق مع المسئولين في المركز المالي لتجنب الازدواجية في الجهود المبذولة في أثناء القيام بتحليل بيانات المعاملات المالية للسنة المالية 2009.

مراجعة المقاولين الوهميين المحتملين

نقوم بمواصلة مراجعتنا لأعمال المقاولين المحتمل قيامهم بأعمال وهمية لصالح وزارة الدفاع عبر برامج تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، وكذلك برامج تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وصندوق دعم الاقتصاد (ESF) التابعين لوزارة الخارجية والوكالة الدولية للتنمية الدولية (USAID)، وفي هذا الوقت، نركّز على 24 مقاول يحتمل كونهم مقاولين وهميين. لقد قمنا باختبار وجود ثلاث انحرافات في بيانات معاملات وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والتي يمكن أن تكون مؤشراً على وجود مقاول وهمي:

- الدفع لمقاولين ليس لهم رقم CAGE/S-N-U-D
- الدفع إلى ما يحتمل كونه عناوين وهمية و/أو مواقع معروفة بالمخاطر العالية أو المراكز المصرفية ذات المخاطر العالية مثل قبرص وبيروت

- الدفع إلى أسماء غير مسجّلة للموردين (مثل، نقداً، ومورِّد) وأسماء الموردين التي لا يظهر موافقتها لأهداف البرنامج

وفي حين تمّ الكشف عن هذه الانحرافات أثناء إجراءات الاختبار التي نقوم بها، لدينا كما هو الحال مع مراجعة المدفوعان المكرّرة، فإنّنا نتوقع أن تثبت شرعية العديد من الموردين. وسيستخدم فحص المستندات مثل تراخيص الأعمال والمواقع الالكترونية والفواتير والملفات المستلمة وسجلات المدفوعات في دعم الاستنتاجات المتعلقة بشرعية الموردين.

دعم الأدلة الجنائية لعمليات التدقيق والتحقيق الأخرى

تقدّم مجموعة التدقيق الجنائي الخاصة بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أيضاً، وبناء على الطلب، المعلومات التي تم جمعها أثناء جهودنا في عمليات التنقيب عن البيانات الجنائية إلى هيئة التدقيق والتحقيق التابعة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في دعم لعمليات التدقيق والتحقيق الجارية. ويتم الحصول على هذه المعلومات من قواعد بيانات الأدلة الجنائية الأولية عن طريق الاستعلامات المخصصة وتقارير أداة إدارة الحالة. وحتى الآن، قمنا بتوفير المعلومات ذات الصلة بسبع عمليات تدقيق وخمسة عشر تحقيقاً. وإضافة إلى ذلك، نقوم بتوفير الدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها على عمليات محتملة أخرى، كما هو الحال في أفغانستان.

تعليقات الإدارة ورد عمليات التدقيق

تلقينا معلومات تقنية من القوات الأمريكية بالعراق مفادها أنّه يتم ذكرنا في التقرير في الموضع المناسب.

الملحق أ ـــ النطاق والمنهجية

في كانون الأول/ديسمبر 2008، بدأ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) جهوده في التدقيق الجنائي عن المشاريع 9005 و9012 و9013 لبحث إنفاقات إغاثة وإعادة إعمار العراق من قِبل وزارة الدفاع (DoD) ووزارة الخارجية (DoS) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). تتعلق أهداف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من هذا التقرير بعرض نتائج جهود عمليات التدقيق الجنائي التي قمنا بها حتى تاريخه الآن لتشمل تحديد النشاطات المشكوك فيها وتحديث نتائج مراجعتنا لإنفاقات الوكالة. كما يعرض التقرير معلومات خاصة بالمنهجية التي نتبعها في التنقيب عن البيانات.

ويمثّل هذا التقرير المرحلي مراجعتنا لبيانات الإنفاقات التي تمّ جمعها من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بموجب ما فرضه الكونغرس بإجراء التدقيق الجنائي لجميع المعاملات الخاصة بإغاثة وإعادة إعمار العراق. وستجري مناقشة نتائج هذه التقارير عموماً بشكل مجمل، مع ذكر النتائج المعيّنة حيثما كان ذلك مناسباً ومفيداً. وسيتم تقديم تقرير بإجمالي التكاليف المشكوك بها على النحو المحدد والمطلوب بموجب قانون المفتش العام لعام 1978، بصيغته المعدلة. وقد تمت عملية التدقيق تحت سلطة القانون العام 108-106، بصيغته المعدّلة، والتي تضم أيضا واجبات ومسؤوليات المفتشين العموميين بموجب قانون المفتش العام لعام 1978. وتغطي أعمال التدقيق المشمولة في هذا التقرير الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2008 وحتى حزيران/يونيو 2010 وأجريت في أرلينغتون، فرجينيا؛ وإنديانابوليس، إنديانا؛ وميلنغتون، تينيسي؛ وروما، نيويورك؛ وواشنطن العاصمة.

وللحصول على بيانات الإنفاقات من وزارة الدفاع، أجرينا مقابلات مع مسئولين من مكتب الميزانية في الجيش ومن مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية ومن سلاح المهندسين الأمريكي. وللحصول على بيانات الإنفاق من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أجرينا مقابلات مع مسئولين من مكتب الشرق الأوسط ومكتب المدير المالي الرئيسي. وللحصول على بيانات الإنفاق من وزارة الخارجية، أجرينا مقابلات مع مسئولين من مكتب نائب رئيس المدير المالي. وقد حصلنا من هذه المكاتب على الاعتمادات ذات الصلة وبيانات المعاملات، فضلا عن الوثائق الداعمة، والتي تتضمن على تفاصيل العقد وبيانات المورِّد.

ولتطوير قائمتنا المحتوية على حالات الانحراف، قمنا باستخدام المعلومات من المناقشات مع المدققين والمحققين التابعين للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق؛ ومن المساهمين الأساسيين في الوكالة وأصحاب هذه الأنظمة؛ ومن شرح الأنظمة المالية المتّبعة؛ ومن تقارير تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق والوكالات الأخرى؛ ومن الاختبارات المتّبعة في هذه الصناعة حول أنشطة التزوير.

أجرينا هذه المراجعة وفقا لمعايير التدقيق الحكومية المتعارف عليها. وتقتضي هذه المعايير أن نقوم بالتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على أدلة كافية وملائمة لتوفير أساس معقول للنتائج التي توصلنا إليها والاستنتاجات على أساس أهدافنا من العملية الرقابية. ومع ذلك، فإن هذا تقرير للمعلومات، والذي لا يحتوي على نتائج أو استنتاجات.

استخدام البيانات المجهزة بالكمبيوتر

لتحقيق أهداف المهمة قمنا بالاعتماد على نطاق واسع على البيانات المجهّزة بالكمبيوتر من مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية، وأنظمة المحاسبة لدى سلاح المهندسين الأمريكي، ونظام فينيكس الخاص بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والنظام العالمي للإدارة المالية التابع لوزارة الخارجية. وقد قمنا بعمل تسويات لبيانات الصرف الواردة من مختلف النظم المحاسبية لتحديد ما إذا كانت كاملة وموثوق بها. واشتملت عملية التسوية على مقارنة بين مجمل عمليات الصرف

المفصّلة مع مصدر معلومات آخر، بما في ذلك المستوى الموجز من البيانات. وأسفرت عملية التسوية هذه عن وجود تباين بكميات مقبولة. وبذلك توصّلنا إلى أنّ البيانات هي مصدر كافي وموثوق بها بما فيه الكفاية لاستخدامها في تحقيق أهداف التدقيق الجنائي التي ننشدها.

الرقابة الداخلية

كما سبقت مناقشته في داخل التقرير، قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإجراء عمليات التدقيق حول عقود إعادة الإعمار الرئيسية والتي كان احد المقاصد من ورائها التعرّف على ضعف قدرة المراقبة الداخلية. وقد ذكرنا نقاط الضعف هذه في كل تقرير، والذي تضمّن أيضاً على الاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة. وحيث أنّ وجود مثل هذا الضعف يتيح الفرصة لعمليات التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال، فقد قمنا باستخدام النتائج من عمليات التدقيق هذه في تطوير الأساليب المتبعة في التدقيق الجنائي، وذلك للتعرف على حالات التعديات. ومع ذلك، فإن هذا تقرير للمعلومات، ولم ندرج به أي استنتاجات أو توصيات.

التغطية المسبقة

قمنا باستعراض التقارير التالية لعملية التدقيق هذه:

SIGIR

تطوير قدرة صيانة مستودع في منطقة التاجي والتي تأثرت بالعديد من المشاكل، SIGIR 09-027, 2009/30/7.

مشروع مركز قيادة تكريت وتحقيق أهداف العقد عن طريق استخدام ممارسات الإدارة السليمة، SIGIR09-024، بتاريخ 30/7/2009.

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد: المحلى *312* مشروع توزيع الكهرباء الناجح إلى حد كبير، SIGIR09-025، بتاريخ 26/7/2009.

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد: استكمال بناء الفندق، إلا أن قضية إدارة المشاريع لا تزال قائمة، SIGIR09-026، بتاريخ 26/7/2009.

عملية التدقيق المشترك لعقد بلاكووتر وطلبات المهام لأغراض توفير خدمات حماية الأفراد متعددي الجنسيات في العراق IQO/AUD-09-16 و GIR SI09-021، بتاريخ حزيران/يونيو 2009.

عقد القوات اللوجستية الأمنية يشهد مشاكل معينة خاصة بالتكلفة والناتج ومشاكل الرقابة، SIGIR09-014، بتاريخ 26/4/2009.

الحاجة إلى تعزيز الرقابة على عقود خدمات مسرح العمليات الأمنية الداخلية الموسّعة، لشؤون اعمار العراق GIR SI 09-017، بتاريخ 24/4/2009.

الإشراف على أداء ايجيس على عقود الخدمات الأمنية في العراق مع وزارة الدفاع ، SIGIR09-010، بتاريخ 14/1/2009.

عقد تكلفة وناتج والإشراف على إعادة إعمار النفط في العراق مع شركة كيلوغ براون وروت للخدمات، SIGIR 09-008، بتاريخ 13/1/2009.

مراجعة التكلفة والناتج والإشراف على عقود برنامج الحكم المحلي مع معهد البحوث المثلثية، لشؤون اعمار العراق، SIGIR09-003، بتاريخ 21/10/2008.

عقد تكلفة وناتج والإشراف على الأعمال الأمنية والعدالة مع شركة بارسونز ديلاوير، SIGIR08-019، بتاريخ 2008/28/7.

عقد مراجعة الناتج والتكلفة والإشراف على إعادة إعمار قطاع المياه مع شركة فلور أميك المحدودة، SIGIR 08-018، بتاريخ 2008/15/7.

عقد مراجعة الناتج والتكلفة والإشراف على إعادة إعمار قطاع الكهرباء مع شركة بارنيه، SIGIR08-011، بتاريخ 2008/29/4.

تقرير حول عقد مراجعة الناتج والتكلفة والإشراف على إعادة إعمار العراق *0006-D-04-NS914W*، رقم SIGIR08-010، بتاريخ 2008/29/4.

ناتج وتكلفة والإشراف على إعادة إعمار قاعدة التاجي العسكرية ومركز تجنيد بغداد، SIGIR08-004، بتاريخ 2008/15/1.

المراجعة المرحلية من شركة دينكورب انترناشيونال المحدودة، في الإنفاق بموجب عقدها لبرنامج تدريب الشرطة العراقية، *SIGIR07-016*، بتاريخ 23/10/2007.

مراجعة إنفاق بشتل في إطار عقد إعادة إعمار العراق في مرحلته الثانية، SIGIR07-009، بتاريخ 2007/25/7.

إعادة إعمار العراق: الدروس المستفادة من البرنامج وإدارة المشاريع، آذار/مارس 2007.

المراقب المالي لسلطة الإتلاف المؤقتة، أنظمة الرقابة على إدارة الأموال النقدية في صندوق تنمية العراق، SIGIR 04-009 بتاريخ 2004/28/7.

وزارة الدفاع، مكتب المفتش العام

الرقابة الداخلية على المدفوعات التي تمت في الكويت والعراق ومصر - (التقرير رقم D-2008-098)، بتاريخ 22 أيار/مايو 2008.

الرقابة الداخلية على مدفوعات قوات مشاة البحرية الأمريكية التجارية والمتنوعة والمنفّذة بنظام الصرف القابل للانتشار – (التقرير رقم D-2010-037)، بتاريخ 25 كانون الثاني/يناير 2010.

مكتب المساءلة الحكومية

نظام قائمة الأطراف المستبعدة: الأعمال والأفراد المعلّق والمحظور التعامل معها والتي تلقت أموال فيدرالية بصورة غير سليمة، GAO-09-174، بتاريخ 25/2/2009.

المدفوعات الغير سليمة: التحسينات الكبيرة اللازمة في الجهود التي تبذلها وزارة الدفاع لتحديد المدفوعات الغير سليمة ومتطلبات الاسترداد من التدقيق، GAO-09-442، بتاريخ 29/7/2009.

سلامة العقود الدفاعية: الفرص المتاحة لتحسين إشراف وزارة الدفاع على برامج أخلاقيات المقاول، GAO-09-591، بتاريخ 22/9/2009.

الملحق ب ـــ الاختصارات

الوصف	المختصر
قانون الكيان التجاري والحكومي	CAGE
نظام حسابات المدفوعات المحوسبة	CAPS
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد	CERP
نظام الصرف القابل للانتشار	DDS
وزارة الدفاع	DoD
وزارة الخارجية	DoS
نظام الترقيم العالمي للبيانات	D-U-N-S
صندوق الدعم الاقتصاد	ESF
السنة المالية	FY
النظام العالمي للإدارة المالية	GFMS
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	IRRF
صندوق قوات الأمن العراقية	ISFF
مكتب الإدارة والموازنة	OMB
المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق	SIGIR
سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي	USACE
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	USAID

الملحق ج ـــ أعضاء فريق التدقيق الجنائي

تمّ إعداد هذا التقرير وإجراء التدقيق الجنائي تحت إشراف ديفيد وارن، مساعد المفتش العام لعمليات التدقيق، ومكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

وشارك أعضاء هيئة الموظفين التالية أسماؤهم والتابعين للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في جهود التدقيق الجنائي، والتي تتضمن مبادرة التدقيق والتحقيق، والذين ساهموا في هذا التقرير:

ريتشارد نيوبولد

آدم هاتون

وليام بيدويل

دنيس ريدر

جيمس كراولي

روبن روان

ديفيد تشايلدرس

جورج سالفاتيرا

روبرت ايتلي

بنيامين كمفورت

دونالد مكنمارا

الملحق د ـــ رسالة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ومعلومات الاتصال

رسالة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

بشأن الخطط الأمريكية لإعادة الإعمار والبرامج والعمليات في العراق، يتولى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق توفير بشكل مستقل وموضوعي:

- الإشراف والمراجعة من خلال عمليات تدقيق شاملة وعمليات التفتيش والتحقيقات
- توجيه المشورة والتوصيات بشأن السياسات الرامية إلى تعزيز الاقتصاد والكفاءة والفعالية
- ردع المخالفات من خلال منع واكتشاف التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال
- المعلومات والتحليلات إلى وزيرة الخارجية ووزير الدفاع والكونغرس والشعب الأميركي من خلال تقديم التقارير الربع سنوية

الحصول على نسخ من تقارير وشهادات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

للحصول على نسخ من وثائق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق دون أي تكلفة، انتقل إلى موقع الإنترنت الخاص بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (www.sigir.mil).

للإبلاغ عن التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال في برامج إغاثة وإعادة إعمار العراق

ساعد في منع التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال بالإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة أو غير المشروعة إلى الخط الساخن الخاص بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق:

- Web: www.sigir.mil/submit_fraud.html
- رقم الهاتف: 703-602-4063
- الخط المجاني: 866-301-2003

شئون الكونغرس

هليل واينبرغ
مساعد المفتش العام لشئون الكونغرس
البريد: مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
400آرمي نافي درايف
آرلينجتون، فيرجينيا 22202-4704

- رقم الهاتف: 703-602-4063
- الخط المجاني: 866-301-2003

الشئون العامة

ديبورا حوران
مدير الشؤون العامة
البريد: مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
400آرمي نافي درايف
آرلينجتون، فيرجينيا 22202-4704
الهاتف: 703-428-1217
فاكس: 703-428-0817
البريد الإلكتروني: PublicAffairs@sigir.mil